تنويع مصادر الدخل للتنظيمات الارهابية: تنظيم داعش الارهابي من العام ٢٠١٤ -٢٠٢١م انموذجًا

م. د علاء عبيس راضي الجبوري
مجلس رئاسة الوزراء
Alaaabaes2013@gmail.com

م. م آيات احمد سلمان
الجامعة المستنصرية/ علوم سياسية
Ayat-ahmed@uomustansiriryah.edu.iq

الملخص:

ادرك التنظيم الارهابي اهمية التمويل منذ الوهلة الاولى لنشأته كتنظيم يسعى الى اقامة دولته المزعومة وحتى قبل ذلك عندما كان تحت مسميات سابقة(الدولة الاسلامية في العراق) من اجل القيام بالنشاطات المختلفة التي تحقق اهدافه وان اختلفت من مدة الى اخرى وحسب رؤية القيادة المركزية للتنظيم، مع التأكيد ان اهميته زادت منذ عام ٢٠١٣م عند الاعلان الرسمي لإقامة الخلافة الاسلامية المنشودة، فلم يقتصر التمويل على الرواتب الخاصة بأعضاء التنظيم او القيام بالعمليات الارهابية او تمشية الامور اليومية وانما برز بشكل اكبر في مسألة الترغيب لعملية التجنيد التي تميز بها التنظيم عن غيره من التنظيمات بهذه الجزئية. حاول التنظيم وعبر شبكات مالية تقليدية في بادئ الامر تمويل نشاطاته كافة خاصة في فترة التمكين والسيطرة على الارض أي في ظل الخلافة الواقعية على ارض الميدان، فقد اعتمد على حقول النفط والغاز والاتاوات والابتزاز والزراعة وحصوله عن اموال من فروع البنوك العراقية وغيرها واستمر بها التنظيم حتى الانحسار والهزيمة عسكريًا فلم تعد تلك المصادر كافية او بعض منها موجودة اصًلا مما دفع التنظيم من خلال قيادته التفكير بمصادر اخرى يستطيع من خلالها تمويل نشاطاته بخاصة دفع الرواتب بعد الانشقاقات التي حصلت والتضييق من قبل الدول عليه في معاقله الرئيسية مما جعله يتحول الى مصادر حديثة مع تلك التقليدية احيانًا وبديلة عنها في احيان اخرى، اذ وفرت تلك المصادر وبسبب مميزاتها وفرة مالية كبيرة للتنظيم، فما توفره العملات المشفرة ومواقع التواصل الاجتماعي وتغير اماكن تمركز المالي والمخدرات وغيرها من اموال مكنت التنظيم من الاستمرار رغم الهزيمة العسكرية التي تعرض لها في العراق وسوريا وبعض الدول الاخرى التي يتواجد فيها. اذ سعت الدول بمختلف اشكالها وانواعها مواجهة التنظيم ماديًا عبر سياسات واجراءات ومؤتمرات واتفاقيات من اجل توقف تلك المصادر او ايقاف التنظيم عن استخدامها وان كانت قد حققت بعض الشيء من ذلك لكنها لم تكن كافية لوقف التمويل مما يتطلب جهوداً اكثر منها بخاصة في مسألة المصادر غير التقليدية التي يصعب السيطرة عليها. الكلمات المفتاحية: تمويل ، مصادر الدخل، العمليات الارهابية ،تنظيم داعش الارهابي، العراق.

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٤/٨/٢٧ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١٠/٣٠ تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١٢/١

Diversifying sources of income for terrorist organizations: ISIS terrorist organization of 2014-2021 as a model

Lecturer Dr. Alaa Abbas Radi
Prime Minister's Council
Ayat-ahmed@uomustansiriryah.edu.iq

Assist lecturer Ayat Ahmed Salma
Al-Mustansiriya University/Political Sciences
Alaaabaes2013@gmail.com

Abstract:

The terrorist organization Islamic State in Iraq and Syria (ISIS) realized the importance of funding from the first moment of its establishment as an organization seeking to establish its alleged state. Even before that, when it was under previous names (the Islamic State in Iraq) in order to carry out various activities that achieve its goals, although they differed from one period to another and according to the vision of the organization's central leadership. The importance of funding has increased since 2013 when the official announcement of the establishment of the desired Islamic Caliphate was made. Funding was not limited to salaries for members of the organization or carrying out terrorist operations or running daily affairs, but rather it emerged more prominently in the issue of enticement for the recruitment process, which distinguished the organization from other organizations.The organization initially tried, through traditional financial networks, to finance all its activities, especially during the period of empowerment and control over the land, i.e. in light of the actual caliphate on the ground. It relied on oil and gas fields, tributes, extortion, agriculture, and obtaining funds from Iraqi bank branches and others. The organization continued in this manner until it declined and was militarily defeated. These sources were no longer sufficient, or some of them were not present at all, which prompted the organization, through its leadership, to think of other sources through which it could finance its activities, especially paying salaries. After the divisions that occurred within its ranks, and the restrictions imposed on it by some countries in its main strongholds, it turned to modern sources, sometimes with traditional ones, and sometimes as an alternative to them. These sources, due to their advantages, provided a large financial abundance for the organization. What cryptocurrencies, social media, the change in financial concentration locations, drugs, and other funds provide, enabled the organization to continue despite the military defeat it suffered in Iraq, Syria, and some other countries in which it is present. Many countries sought to confront the organization financially through policies, procedures, conferences, and agreements in order to stop the organization from using them, and although they achieved some of that, they were not sufficient to stop the funding, which requires more efforts

from them, especially in the matter of non-traditional sources that are difficult to control.

Keywords: Financing, Sources of Income, Terrorist Operations, ISIS Terrorist Organization, Iraq

المقدمـــــة:

يعد المال عصب الحياة واستمراريتها سواء على المستوى الشخصي او العام ومن حيث الفرد والمؤسسة والدولة فبقاء النشاط وديمومته بالنسبة للكل يرتبط ارتباطا وثيقا بالمال ومدى وفرته او قلته الامر الذي يعني هو الاخر ضعف وقوة وبقاء واختفاء كل الاطراف اعلاه، لا تشذ التنظيمات الارهابية عن ذلك في اعتمادها على الموارد المالية سواء في جذب واستقطاب العناصر اليها فالمال يعد ابرز الدوافع التي تحفز وتشجع الكثير الاشخاص على الانضمام الى تلك التنظيمات الى جانب الدافع الديني، وعلاوة على ذلك لا تقف اهمية الموارد المالية على ذلك فقط بل تتعداه الى مسألة ذات اهمية كبيرة متعلقة بقوة او ضعف تلك التنظيمات وبالتالي ببقاء التنظيمات او افولها في نهاية المطاف، اذ يعتمد تنظيم داعش الارهابي على موارد مالية متنوعة وكبيرة ساهمت كأحد العوامل على سرعة انتشاره وسيطرته على مدن عراقية عديدة بأيام قليلة، الحال ذاته يتطبق على التنظيمات الارهابية في سوريا بجميع صنوفها قبل وبعد الانشقاقات وبمختلف التسميات اذ تعتد بدرجة كبيرة في بقاءها على ما متوفر لديها وتحت سيطرتها من موارد مالية سواء في جذب العناصر او دفع الرواتب فيما بعد او من اجل تنفيذ العمليات الارهابية التي تكلف الكثير من الموارد، مما يستدعي الوقوف على موارد تلك التنظيمات ومعرفة شبكاتها المالية واستراتيجياتها المتبعة في استمرار الموجود وتنويعه وابتكار طرق وشبكات اخرى كلما ضاق الخناق عليها ، الامر الذي يستلزم الوقوف على تلك الطرق والاساليب المالية للحد منها وتقويضها والحد منها واتباع جملة استراتيجيات مضادة لتجفيف منابعه المالية.

اهمية البحث

تبرز اهمية الدراسة في بيان استمرارية تنظيم داعش الارهابي على الرغم من الهزيمة على الارض قبل سنوات وكيف استطاع تمويل افراده ونشاطاته واستمرار عملياته الارهابية هنا وهناك، وماهي الالية المعتمدة في تنويع مصادره المالية اضافة الى الجهود الدولية والاقليمية في تجفيف تلك المنابع والشبكات المالية التي ترفد التنظيم بأستمرار بإيرادات ضخمة تفوق ميزانيات دول في بعض الاحيان.

اشكالية البحث:

تنطلق الدراسة من مشكلة رئيسية تتمثل في كيف استطاع تنظيم داعش الاستمرار لسنوات عديدة ومازال رغم هزيمته على الارض في تمويل افراده وعملياته؟ ماهي الالية التي اعتمدها في تنويع شبكاته المالية ومصادره؟ وماهي الاستراتيجيات الدولية والاقليمية والوطنية لتجفيف منابع تلك الموارد المالية؟.

فرضية البحث

تفترض الدراسة وجود معادلة بسيطة وهي اذا اردتَ السيطرة على التنظيمات الارهابية ومنها تنظيم داعش الارهابي فعليك تجفيف موارده المالية من خلال استراتيجيات مضادة والتعاون مع المنظمات والدول على المستوين الدولي والاقليمي في ذلك والشام.

منهجية البحث:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي والذي يقوم على تجزئة الظواهر والمشكلات البحثية إلى العناصر الأولية المكونة لها، وعليه جاء أستخدام المنهج الوصفي والتحليلي معاً من أجل فهم تنظيم داعش الارهابي وآلياته وإستراتيجياته وتمكنه من تمويل نشاطاته وأفراده، فضلاً عن إستمراره بعملياته الارهابية على الرغم من الهزائم الكبيرة التي تكبدها، وتفسير اللآليات والاستراتيجيات المتبعة ومضادة له.

المبحث الاول: الشبكة المالية لتنظيم داعش الارهابي

يمثل المال والتمويل بمختلف طرائقه ودوافعه مثلما يمثل الاوكسجين للكائنات الحية حيث تقام المشروعات المدرة والتي تسمى في اغلب الاحيان بالأنشطة الرمادية والمتمثلة في جمع التبرعات وانشاء الجمعيات الخيرية واقامة الاعمال التجارية الاحتيالية وغسيل الاموال ، فضلاً عن ذلك فأن الارهاب عمومًا لا يغفل الانشطة المظلمة التي تشمل الاختطاف والفدية والاتجار بالممنوعات والسرقة والتهريب(حسن ٢٠١٨، ١٠)، فقد اعتمد التنظيم على مصادر تقليدية واخرى حديثة من اجل الانتشار والاستمرار وتحقيق حلم الدولة سواء في ظل الخلافة الميدانية- المكانية- الواقعية او التحول الى الالكترونية التي يعيشها الان، مما يتطلب التطرق اليها بشيء من الايجاز في فرعين وهي كالاتي:

المطلب الاول: موارد التنظيم المالية التقليدية

لقد تضخمت مالية تنظيم داعش الارهابي منذ سيطرته على مدينة الموصل في شهر حزيران من عام ٢٠١٤م، وسيطرته على مساحات واسعة اخرى في العراق وسوريا، وتقدر بعض الدراسات رأس مال التنظيم بحوالي اثنين مليار دولار، وباتت مصادر تمويله متعددة وواسعة، ومن أهم المصادر التبرعات والهبات، أموال الصداقات والتبرعات والزكاة، عوائد تحرير الأجانب المختطفين، الاستيلاء على الموارد والسلع من الأماكن التي يسيطر عليها، عوائد الثروات الطبيعية والمعادن من النفط والغاز ، فرض الضرائب والرسوم، الأموال الحكومية، عائدات الزراعة والغلال والحبوب(أبو هنية ٢٠١٤).

اذ يعد التمويل العنصر الاساس للتنظيمات – الجماعات الارهابية على اختلاف التسميات لدعم عملياتها، اذ يضمن لهم استمرار أنشطتهم الإرهابية، اذ تنوعت مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية ما بين الاحتياطيات النقدية وتحويل الأموال والتحالف مع العصابات الإجرامية لخطف المدنيين وطلب

الفدية وتجارة الاثار والنفط والاتاوات والسيطرة على البنوك وغيرها ، فمنذ بداية الفوضى العارمة التي اجتاحت سوريا عام ٢٠١١م ومن ثم سيطرته لأجزاء كبيرة من العراق في عام ٢٠١٤م حصل تنظيم داعش على تمويل كبير، من خلال القيام بعمليات الابتزاز والاتجار وتهريب النفط، ليبلغ دخله في عام ٢٠١٤م بحدود (١,٩) مليار دولار بحسب ما جاء في تقرير عن تمويل الإرهاب أعدته الجمعية الوطنية الفرنسية، وعلاوة على ذلك، فرضه الإتاوات على ناتج الحقول وقطع الطرق والرهائن والابتزاز والمساومة، خاصة في المناطق الريفية النائية، فضلاً عن عمليات الخطف والسرقة وتهريب الآثار(محمد ٢٠٢١)، لذلك سيتم الحديث عن تلك المصادر بشيء من التفصيل:

اولاً: تجارة الاثار:

تعتمد الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش الارهابي على شبكات تمويل ودعم للقيام بالعمليات والهجمات، اذ إن عمليات تنظيم داعش غير المشروعة والإتجار في المواد الأثرية التي نهبت من سوريا والعراق هي مصادر رئيسية لدخله، وهي تساعده على الحصول على ملايين الدولارات بالعملة الصعبة، وتمكن تنظيم داعش الارهابي من تنفيذ عملياته الوحشية وقمع المدنيين الأبرياء، وان الأضرار التي سببها داعش ونهب المواقع التاريخية والثقافية في العراق وسوريا قد دمرت أدلة لا غنى عنها عن الحياة القديمة والمجتمع القديم، العملات القديمة والتاريخية، والمجوهرات، والأحجار الكريمة المنحوتة، واللوحات، والمنحوتات، والحاويات، وألواح الكتابة المسمارية، هي من بين أنواع الأشياء الثقافية السورية والعراقية التي يسعى تنظيم داعش للحصول عليها(موقع المكافآت من اجل العدالة ٢٠١٧).

ثانيًا: النفط والغاز الطبيعي:

تبنّت التنظيماتُ الإرهابية لا سيما تنظيم داعش الارهابي استراتيجية السيطرة على آبار النفط، والاستيلاء على إنتاجه، ثمَّ بيعه، وذلك للاستفادة من عوائده، وهو ما حدث في سوريا والعراق، فقد سيطر تنظيم داعش في أغسطس من عام ٢٠١٤ م، على حقلي (عين زاله–بطمة) في جنوب كركوك اللذين تبلغ طاقتهما الإنتاجية الإجمالية(٣٠) ألف برميل يومياً من النفط الخام الثقيل، كما سيطر التنظيم كذلك على جزء من مسار خط أنابيب تصدير النفط إلى ميناء جيهان التركي، وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات رسمية حول إجمالي سيطرة تنظيم داعش الارهابي على المناطق النفطية في العراق، فإن بعض التقديرات يشير إلى سيطرة التنظيم على ما يقرب من(١٧%) من المناطق النفطية(محمد ٢٠١٧، ٧)، اذ اكد مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية " إن أهم مصادر دخل تنظيم (داعش) تتمثل في بيع النفط تضاف إليه بصورة جزئية مبيعات الغاز الطبيعي، اذ ان هذا المصدر يدرّ عليه دخلا بمقدار (٤٠) مليون دولار شهريًا، أي أكثر من مليون دولار يوميًا بإجمالي دخل سنوي يقترب من (٥٠٠) مليون دولار(القدسي ٢٠١٥).

وفي منتصف عام ٢٠١٦م ، كان التنظيم الارهابي يسيطر على قرابة (٦٠%) من آبار النفط في سوريا و(٥%) من آبار النفط في العراق، اذ يبيع النفط والمنتجات النفطية والغاز لمجموعةٍ من المشترين، ويشمل هؤلاء تجّاراً في سوريا والعراق، يعيدون بيعها للسوق المحليّ ، اذ يستمدّ التنظيم في العراق والشام معظم إيرادها النفطيّ من المبيعات المحلية، والتي تُفرَض عليها الضرائب مراتٍ متعددةً على طول سلسلة الإمداد من الحقل النفطيّ إلى مصفاة التكرير ثم إلى الأسواق المحلية، تراوحت التقديرات بشأن الإيراد النفطيّ للتنظيم الارهابي في العراق والشام منذ أواخر عام ٢٠١٦م ما بين (٢٥٠) مليون دولار أمريكيّ سنوياً إلى قرابة (٣٦٥) مليون دولار أمريكيّ سنويا(كلارك واخرون ٢٠١٧، ٨).

ولم تقتصر سيطرة تنظيم داعش الارهابي على الموارد النفطية، وانما شمل السيطرة على أهم حقول الغاز في كل من العراق وسوريا، وتأتي في مقدمة المنشآت التي سيطر عليها التنظيم الإرهابي أكبر محمية عراقية طبيعية للغاز في حقل عكاز الواقع في محافظة الأنبار، والذي يبلغ احتياطيه المؤكد (٥,٣) تريليون قدم مكعب، أي ما يعادل (٥١٠,٠٧٩) بليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ومعمل (كونيكو) الذي كان يعد أهم معمل لمعالجة الغاز في سوريا، وتبلغ قدرته الإنتاجية (١٣) مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي في اليوم الواحد، وقد امتدت سيطرة التنظيم عليه من العام ٢٠١٤ لغاية العام ٢٠١٧م(يوسف ٢٠١٩).

ثالثًا: الاتاوات:

اعتمد التنظيم الارهابي (بدايات تكوينه في العراق) منذ عام ٢٠٠٤م على نظام الإتاوات بالقوة وبخاصة في مدينة الموصل بجانب التبرعات التي يحصل عليها، ونقلت جريدة الحياة اللندنية في عام ٢٠١٢م عن (زهير الجلبي) مستشار وزير المصالحة الوطنية" أن حجم المبالغ التي يحصل عليها التنظيم يقرب من حاجز (الخمسة) ملايين دولار شهرياً"، ونقلت نفس الصحيفة عن (سليم الحسين) الخبير في شؤون الجماعات المسلحة، "أن التنظيم يعمل وفق مؤسسات متكاملة تشمل معظم مجالات الحياة، وتفرض نفسها كسلطة دولة مقابل "ضعف أداء سلطة الدولة الرسمية" ، ولاحقاً وقبل سقوط الموصل ذكــرت تقاريــر صحفيــة على ان تمويل التنظيم وصل الى ثمانية ملايين دولار شهرياً من مدينة الموصل فقط.

رابعًا: السيطرة على البنوك:

مع اتساع نطاق الفوضى وخروج عدد من المناطق عن سيطرة الدولة، بدأت المجموعات الإرهابية في الاعتماد على مصدر جديد للتمويل يتمثل في سرقة أموال البنوك والمصارف، حيث انتشرت عمليات اقتحام المصارف في كل من العراق واليمن وليبيا، ففي العراق، استطاع تنظيم داعش في عام

٢٠١٤م من الاستيلاء على مبالغ مالية قُدِّرت ب(٤٢٥) مليون دولار بعد دخول الموصل واقتحام بعض البنوك(محمد ٢٠١٧، ٨).

خامسًا: الجريمة المنظمة:

يعتمد الإرهابيون في تمويل عملياتهم في بعض الأحيان على الانخراط في عمليات الجريمة المنظمة مثل: تجارة المخدرات، والاتجار بالبشر، والتهريب، وتجارة السلاح، ويقوم البعض منهم بعمليات سرقة بالإكراه أو سرقة بنوك ومؤسسات كبرى، وعادة ما تقوم المنظمات الإرهابية بالتعاون مع عصابات خارج حدود الدولة، وهو ما يتطلب تنسيقاً دولياً للقضاء على هذه الشبكات(Chadha 2015,258).

سادسًا: الضرائب:

اعتمد التنظيم على الضرائب والتي تعد بمثابة ابتزاز المكلفين به للمساهمة في تمويل أعماله، وقام بتنويع مصادر تلك الضرائب لتحقيق المزيد من العائدات الضريبية في المناطق المستولى عليها من قبله. وقد شملت الضرائب العديد من المجالات، ففي مجال الضريبة على السلع، كانت هناك ضريبة على الزراعة والمحاصيل الزراعية، اذ كانت تفرض ضريبة بنسبة (٤٦%) لمردود كل هكتار مروي من الأرض في السنة و(١٠%) لكل من محصول القمح المنتج والمبلغ الذي يباع به المحاصيل الزراعية في السوق المحلية. كما فرض التنظيم بعض أنواع الرسوم المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي وتقديم الخدمات العامة والتحكم بنقل السكان. يظهر الشكل التالي بعض أنواع الرسوم التي كان يفرضها التنظيم وقيمها في عام ٢٠١٦م(يوسف٢٠١٩).

فضلاً عن ذلك تعد الضريبة المفروضة على شركات الاتصالات العاملة في مناطق سيطرتها والضريبة على السحوبات النقدية من الحسابات البنكية للمسلمين السنة، ضريبة الرفاهية الاجتماعية وأغراض عامة أخرى واحدة من اهم مصادر تمويله ، وتفرض بنسبة (٥%) من جميع الرواتب في مناطق سيطرة التنظيم، وضريبة الطريق وقدرها (٢٠٠) دولار أمريكي في شمال العراق، كذلك ضريبة متخصصة تبلغ (٨٠٠) دولار أمريكي لكل شاحنة تعبر الحدود السورية والأردنية إلى العراق أو بالعكس، المعابر الحدودية، ضريبة التنقل البشري عبر مناطق سيطرة التنظيم، ضريبة نهب المواقع الأثرية، حيث كان التنظيم يفرض ضريبة على نهب الآثار بنسبة (٢٠%) من القيمة التقديرية التي يفرضها التنظيم في حلب وبنسبة (٥٠%) في الرقة، ضريبة حماية غير المسلمين (الجزية): فرض التنظيم مبلغ (٢٥٠٠) دولار أمريكي سنوياً على الشيعة وغير المسلمين من أهل الكتاب (المسيحيين واليهود) ولا يجوز تطبيق هذه الضريبة على الإيزيديين –حسب معتقدهم لأن الإيزيديين ليسوا أهل الكتاب كالمسيحيين واليهود، وإنما يجب سبي نساءهم واسترقاقهن بصفتهم كفاراً وقتل رجالهم.

وتجدر الإشارة إلى أن التنظيم كان يحقق إيرادات ضريبية تعادل (٨) مليون دور شهرياً في مدينة الموصل فقط، وكان يصل إجمالي ما يحققه من الضرائب إلى ما يعادل (٣٠) مليون دولار أمريكي شهرياً، أي ما يعادل سنوياً مبلغ (٣٦٠) مليون دولار.

سابعًا: الفدية:

تعد من مصادر تمويل الإرهاب الأكثر شيوعًا في العالم هي المطالبة بالفدية مقابل تحرير رهائن أو مخطوفين من الدول التي ينتمي إليها المختطفون، ويشكل الخطف من أجل الفدية مصدرا متناميًا للإيرادات بالنسبة للجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم داعش الارهابي ، وتفيد التقارير بأن الفدية المدفوعة للمجموعات الإرهابية تتراوح بين(٠٠٠,٦٠٠) يورو الى (٨)ملايين يورو لكل فدية وعادة ما يطلب الإرهابيون وسيلة لنقل الأموال لدول أخرى، لتستخدمها في التدريب وتجنيد أعضاء جدد، وشراء الأسلحة والعتاد(عبد القادر٢٠١٨، ٣٨٧).

ويرى الباحثان ان التنظيم حاول بكل الياته الاعتماد على مصادر تقليدية متنوعة من اجل الاستمرار في عمليات التجنيد ودفع الرواتب قبل وبعد التمكين لكنها كانت في اوج اعتمادها خلال مدة السيطرة والظهور في عام ٢٠١٣م في ظل الخلافة الواقعية المكانية الا ان ذلك الاعتماد ضعف بعد الهزيمة العسكرية التي تعرض لها التنظيم الارهابي في العراق وسوريا والتي فرضت عليه تحديات مالية لا يمكنه الاستمرار على المصادر التقليدية لفقدانه الارض مما اضطر وتحت عوامل عديدة الى التقليل منها والاتجاه نحو مصادر غير تقليدية لمواكبة عملياته في ظل خلافته الافتراضية.

المطلب الثاني: موارد التنظيم غير التقليدية

تميز تنظيم داعش الارهابي عن غيره من الناحية المالية من اجل استمرار نشاطاته في مختلف المجالات بتنويع مصادره دخله فهو لم يقصرها على التقليدية وانما تعداها الى اخرى حديثة ولها من المميزات الكثيرة واهم تلك المصادر هي:

اولاً: العملات المشفرة

تعد العملات المشفرة مصدرًا هامًا في تمويل أنشطة الجماعات الارهابية، ففي عام ٢٠٢٠م تم تفكيك شبكة تستخدم العملات المشفرة في فرنسا لتمويل تنظيمات إرهابية كتنظيم داعش في سوريا وتنظيم القاعدة، وأوضحت السلطات الألمانية في العام ذاته ٢٠٢١م أن رجلا عمل كوسيط مالي "لهيئة تحرير الشام" في سوريا وجمع تبرعات مالية عبر الإنترنيت بهدف شراء أسلحة لدعم وتمويل مقاتلي التنظيم، كما رصدت السلطات الفرنسية في عام ٢٠٢٠م تحويلات مالية على الإنترنت من خلال شراء بطاقات عملة رقمية وإرسال أرقامها بشكل أمن إلى عناصر من تنظيم القاعدة وداعش في سوريا يحملون الجنسية الفرنسية(المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ٢٠٢١).

ومن تلك العملات تعد عملة بيتكوين(*) التي ادركت التنظيمات الارهابية والجماعات المتطرفة اهميتها مؤخرا من اجل الحفاظ على قوتها وبقائها الذي يتطلب توفير موارد مالية ثابتة تصعب ملاحقتها ومصادرتها من قبل المصارف والبنوك، أو السلطات العامة في الدول والحكومات، لذا فإنها تسعى بشكل قوي إلى استغلال التقنيات والآليات الحديثة في إخفاء مواردها المالية للحفاظ عليها، وتشفير عمليات نقل الأموال وشراء المعدات والأجهزة اللازمة لها، ويبرز هنا تساؤل مهم هل تدرك الجماعات والتنظيمات الارهابية قيمة العملات الافتراضية وأهميتها المتزايدة،؟ مما يحفزها إلى استخدامها في التمويلات المحظورة وشراء الأسلحة والمعدات المهمة التي لا يمكنها الحصول عليها بالطرق الشرعية؟ وهل هذا الإدراك يصاحبه توافر إمكانات وقدرات تقنية ومعرفية تُمَكِّن الجماعات من استغلال تلك العملات الجديدة والمتجددة لضمان موارد مالية مستقرة وآمنة؟(محمد ٢٠١٧، ٨)، ان الاجابة على ذلك تتضح من خلال الدراسات التي اجريت والمؤشرات التي حدثت على ارض الواقع ان تلك الحركات او التنظيمات لديها الالمام الكافي والمعرفة الجيدة والتقنيات المطلوبة لاستخدام هذه العملات والاستفادة منها.

اذ حدّد (تقي الدين المنذر) في مقالته المعنونه (بيتكوين وصدقة الجهاد) وهو أحد المقربين من تنظيم داعش الارهابي ، الأحكام الشرعية من وجهة نظر التنظيم لاستعمال بيتكوين مشدداً على ضرورة استعمال تلك العملة الافتراضية لتمويل الأنشطة الجهادية، وجاء في المقال "أن البيتكوين تمثل حلاً عملياً للتغلب على الأنظمة المالية للحكومات التي وصفها ب(الكافرة)" ، وشرح المنذر في مقالته كيفية استخدام هذه العملة الافتراضية وإنشاء الحسابات المالية على الإنترنت، ونقل الأموال دون لفت انتباه أحد، حيث يقول" لا يمكن للمرء إرسال حوالة مصرفية لمجاهد أو من يشتبه في أنه مجاهد دون أن تكون الحكومات الكافرة الحاكمة اليوم على علم، والحل المقترح لهذا هو ما يُعرف باسم البيتكوين، لإعداد نظام للتبرع مجهول تمامًا، يُمَكِّنك من خلاله أن ترسل الملايين من الدولارات على الفور وستصل مباشرة إلى جيوب المجاهدين"(صحيفة العرب ٢٠١٤).

ثانياً: الانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي:

تعد التكنولوجيا احد اهم العوامل الاستراتيجية التي تمكن التنظيمات الارهابية وانصارها من استخدام الانترنيت استخداما متزايدا في مجموعة واسعة من العمليات والاغراض والاهداف منها التجنيد، الدعاية، التدريب، والتحريض على ارتكاب الاعمال الارهابية، فضلاً عن مسألة ذات اهمية كبيرة وهي ما

(*) بيتكوين (Bit coin):هي عملة إلكترونية يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى، مثل: الدولار أو اليورو، لكن مع عدة فوارق أساسية من أبرزها: أن هذه العملة هي عملة إلكترونية بشكل كامل يتم تداولها عبر الإنترنت فقط دون وجود فيزيائي لها، كما تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، لكن يمكن استخدامها كأي عملة أخرى للشراء عبر الإنترنت أو حتى تحويلها إلى عملات تقليدية.

يتعلق بالتمويل اذ باتت تلك التنظيمات تعتمد على الانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي في تمويل عملياتها سواء في الميدان او في دفع الرواتب او في عمليات التجنيد وكسب الاشخاص مما زاد من خطر تلك الوسيلة الامر الذي دفع الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون الى القول ان " الأنترنيت هي خير مثال يوضح كيف يمكن للإرهابيين ان يمارسوا نشاطهم على نحو عابر للحدود حقا ، وتصديا لذلك ينبغي للدول ان تفكر وتعمل على نحو عابر للحدود ايضا"(مكتب الامم المتحدة ٢٠١٤).

ويتنوع الاستخدام لمواقع التواصل الاجتماعي من قبل التنظيم الارهابي ، فقد أجريت حملة لجمع التبرعات ادّعت أنّها توفّر العناية والدعم المالي لعائلات إرهابيين متّهمين ومدانين في داعش، ووردت هذه الحملة في اربعة تقارير عن عمليات مشبوهة بين الرابع من شهر التاسع من عام ٢٠١٦م والثالث والعشرون من شهر الخامس من عام ٢٠١٧م بعد أن ذُكرت في عدة مقالات إعلامية، وجرت عمليات جمع الأموال في الأساس عبر فيسبوك وتمّ طلب التبرع بالمال، والغذاء، والهدايا، والقسائم لأسر أفراد مدانين بارتكاب جرائم إرهاب، وتمّ توفير تفاصيل الحساب المصرفي لإيداع التبرعات فيه(مشروع التطبيقات المشترك،٢٠١٨، ١٦)، كذلك يتم إعدادهم وتدريبهم عن بعد عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، يمثل التطور العكسي للاعتماد على مجموعات كبيرة وصلت إلى ما يمكن وصفه بالجيش المنظم في حالة داعش في سوريا والعراق.

فقد كشف تقرير نشرته صحيفة "التايمز البريطانية" أنّ شركات كبرى تؤدي دورًا في تمويل التنظيمات الارهابية، وعلى رأسها تنظيم داعش بملايين الدولارات، عن طريق الإعلانات الرقمية على المواقع الإلكترونية لتلك التنظيمات أو على صفحات التواصل الاجتماعي المرتبطة بها، أو عبر يوتيوب، وتعدّ هذه الشركات العالمية الكبرى بالعشرات، ومنها "مرسيدس بنز" و"جاغوار" و"هوندا" عمالقة صناعة السيارات، ومتاجر "ويتروز" البريطانية وغيرها، ومن المرجح أن تدرّ هذه الإعلانات عشرات الآلاف من الدولارات شهريًا للجماعات الارهابية، مثل تنظيم "داعش" و"القاعدة"(منصور ٢٠١٧، ٨).

ثالثاً: تغيّر اماكن تمركزه المالي :

حاول تنظيم داعش الارهابي إجراء عملية إعادة تمركز لأماكن انتشاره ومراكز ثقله المالي في بعض الدول التي تتمتع ببيئة خصبة لتمويل الإرهاب، وربما تكون ليبيا إحدى المناطق المستهدفة له في الفترة المقبلة على الرغم من إخفاقه في بسط نفوذه بها خلال العامين الماضيين، وفي واقع الأمر، فإن الأراضي الليبية وفرت مصادر متنوعة وهائلة للجماعات المسلحة والإرهابية كافة في السنوات الماضية، ووفق تقرير صادر عن فريق الخبراء بمجلس الأمن الدولي حول ليبيا فإن هناك أربعة مصادر رئيسية ساعدت في تمويل أطراف الصراع بالبلاد، وهى تهريب الوقود، والاتجار بالبشر، والتجارة بالأسلحة، وأخيرًا الاستفادة من مؤسسات الدولة المالية(مركز المستقبل ٢٠١٧).

خامسا: مبدأ الكفالات:

هي مبدأ مالي معتمد من قبل (داعش) في إيصال أموال لأسر خلاياه النائمة، والتي تستغل كملاذات آمنة أو تأمين الدعم اللوجيستي، فقد تحدث الناطق باسم محور ديالى للحشد الشعبي العراقي، (صادق الحسيني) إن: "عناصر تنظيم (داعش) الإرهابي تعتمد على مبدأ الكفالات في تمويل أسر خلاياها النائمة في مدن ديالى، وهو إطار معتمد منذ سنوات عدة"، معتبرًا ذلك: "من أكثر الطرق المعقدة التي يجري من خلالها إيصال الأموال للجماعات الإرهابية"(كتابات ٢٠١٩).

سادسا: المخدرات " الترامادول":

احبطت السلطات الإيطاليّة، أكثر من (٢٤) مليون قرص من الترامادول، كان تنظيم الدولة الإسلامية تنظيم داعش الارهابي ينوي بيعها لتمويل هجمات في أنحاء العالم، حسب تصريح لرئيس محكمة في جنوب إيطاليا، وأفاد بيان بأن شرطة الأموال ومسؤولي الجمارك ضبطوا الأقراص في ميناء جويا تورو للحاويات، أكبر الموانئ الإيطالية، وتعاونت إدارة مكافحة المخدرات الأميركية في التحقيق، وظهرت قوات الشرطة في تسجيل مصور وهي تفتح حاوية مليئة بصناديق الترامادول، وهو مسكن قوي للألم لا يُصرف عادةً إلا بموجب موافقة طبية، وقال البيان إن الكمية المضبوطة تساوي ٥٠ مليون يورو بالنظر إلى أن متوسط سعر القرص الواحد يبلغ نحو(٢) يورو(صوت العرب ٢٠١٧).

ويرى الباحثان ان تنظيم داعش الارهابي اختلف عن غيره من التنظيمات في هذه المسألة سواء من حيث اهتمامه بها او من خلال الاليات والسياسات التي وضعها للاستفادة منها بأكبر قدر ممكن من اجل الاستمرار في عملياته سواء العسكرية وان كانت محدودة او في هجماته السيبرانية على معاقله الرئيسية، فضلاً عن استمراره في دفع رواتب اعضاءه سواء للقيادات في المستويات الاربعة او فيما يخص الجنود من خلال تلك المصادر غير التقليدية مما يعني ان التنظيم الارهابي ادرك منذ الوهلة الاولى لقيام دولته المزعومة اهمية التمويل غير التقليدي ووضعه في استراتيجياته وهو امر لم تلتفت له بقية التنظيمات الارهابية سواء كان جهلاً او قصوراً في ادارك الاهمية المالية لتلك المصادر ومنها تنظيم القاعدة الارهابي الذي يعد بمثابة الاساس لمعظم التنظيمات الارهابية الناشئة، لذا فأن خطورة هذه المصادر غير التقليدية في حال استمرارها تساعد التنظيم في خلافته الالكترونية من خلال الاموال التي يحصل عليها لدعم عملياته العسكرية او السيبرانية ومن ثم قد تسهم في عودته مرة اخرى لخلافته المكانية لذا يجب بذل الجهد الكافي من قبل الدول وبخاصة التي تعد بمثابة معاقله حسب وجهة نظر التنظيم فضلاً عن بقية الدول الساندة والداعمة لمحاربة تمويل الارهاب بعامة وتنظيم داعش بخاصة.

المبحث الثاني: الجهود الدولية والاقليمية والمحلية في مكافحة تمويل تنظيم داعش

سعت الدول بمختلف اشكالها وخاصة تلك التي تسيطر على المشهد العالمي او تلك التي تتخوف من استمرار التنظيم الارهابي وتوسعه في العراق وسوريا او تلك التي ايقنت ان التنظيم يهدد مصالحها او سوف يصل اليها ، الى وضع اليات ورسم سياسات وتشريع قوانين وعقد اتفاقيات وانعقاد مؤتمرات لذلك الامر، لذلك سيتم تقسيم المطلب الى فرعين :

المطلب الاول: الجهود الدولية

تعد عملية تجفيف مصادر التمويل للتنظيم الارهابي واحدة من اهم الاليات لإيقافه او اضعافه على الاقل من خلال العمل باستراتيجية مضادة للتنظيم ، فلا بد للتحالف المضاد لتنظيم داعش الارهابي أن يحد من الموارد المالية للتنظيم، اذ وعلى الرغم من ان ذلك الامر لن ينهي أنشطة التنظيم بصورة كلية ، لكن الموارد المالية مهمة لأنها تسمح للتنظيم بشن هجمات مختلفة وان كانت محدودة بعض الاحيان، والمحافظة على بقائه، وتمده بالسمات الظاهرية للحكم الشرعي، مما يمكِّنه من رسم صورتها بصفتها بديلاً وحامياً بالنسبة إلى السكان الذين قد يكونوا معارضين أو ساخطين على الحكومة والبدائل الأخرى، اذ يجمع التنظيم الأموال محلياً من خلال تهريب النفط، وبيع البضائع المسروقة، وغيرها من الأنشطة الإجرامية، وسيكون من الصعب وقف جهود جمع التبرعات محلياً، ومع ذلك يمكن للتحالف مواصلة استهداف العناصر الضعيفة المرتبطة بعملية تهريب النفط، مثل عملية التوزيع المادي، ويمكنه أيضاً توسيع نطاق القتال ضد تهريب النفط والآثار على السواء من خلال محاولة تحديد هوية الوسطاء والمشترين النهائيين، ومن ثم إما أن يستهدفهم أو يفرض عقوبات عليهم وعلى مؤسساتهم المالية(شاتز وجونسون ٢٠١٦، ٣).

اذ تواجه وزارة الخزانة الأمريكية والتي تحاول التصدي لمهمة تجفيف وتقليص منابع ومصادر تمويل التنظيم تحديًا فريدًا من نوعه في تقويض مصادر تمويل "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، ففي حين تركّز تدابير مكافحة تمويل الإرهاب التقليدية على منع ممولي الإرهاب من الوصول إلى النظام المالي العالمي وتجفيف المنابع الرئيسية لتمويل التنظيمات الإرهابية، تمثّل قدرة "داعش" على تمويل نفسه تحديًا نوعيًا مختلفًا يتطلب مقاربة مغايرة نوعيًا(غليزر ٢٠١٦، ١).

وتقف جملة من التحديات عائقًا امام الجهود الامريكية في هذه المهمة والتي تشكل مصدر القلق الرئيسي في العراق في استغلال تنظيم داعش الارهابي لمكاتب الصرافة التي يناهز عددها (١٩٠٠) مكتب وهو عدد ضخم يزيد من صعوبة تنظيمها بشكل فعال، اذ يحتاج العراق وعلى المدى الطويل إلى تقليص هذا القطاع لخفض عدد مكاتب الصرافة إلى مستوى يمكن مراقبته إلى حدّ معقول(غليزر،٢)، أما التحديات الكامنة على المدى القصير فتتمثّل بالإجراءات التي يجب اتخاذها على صعيد مكاتب الصرافة العاملة ضمن أراضي التنظيم، اذ أصدر المصرف المركزي العراقي لائحة علنية ضمّت أكثر من مئة

مؤسسة مماثلة كما وضعت وزارة الخزانة ترتيبات ناشطة لتبادل المعلومات مع مسؤولين عراقيين بهدف تحذيرهم من أي مكاتب صرافة مثيرة للشبهات، ويمكن إضافة كيانات إلى هذه اللائحة أو إزالتها متى تمّ تحرير الأراضي، ويتعيّن على المؤسسات المالية حول العالم الرجوع إلى هذه اللائحة لتجنّب مزاولة أي أعمال مع أي مكتب صرافة مُدرج على اللائحة السوداء، ولغاية الآن، منع المصرف المركزي هذه المكاتب من النفاذ إلى ملايين الدولارات، في مؤشر واضح على التزام العراق بهذه المسألة.

فدولياً تقود المجموعة المعنية بمكافحة تمويل التنظيم الارهابي والتي تترأسها إيطاليا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، الجهد لإحداث التآكل في تمويل التنظيم ، اذ ان جهود مكافحة التمويل قادت إلى نجاحاتٍ ملحوظة، مثلاً، تخفيض الإيرادات النفطية المفترضة من (٥٠٠) مليون دولار أمريكيّ عام٢٠١٥م إلى ما يُتَوَقَّع أن يكون الى النصف من المبلغ اعلاه أي بما يقدر(٢٥٠) مليون دولار أمريكيّ في عام ٢٠١٦م(كلارك واخرون،١).

وترى الامم المتحدة وفق قرارها المرقم (٢٤٦٢) في عام ٢٠١٩م ولكي تكون الجهود الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب فعالة، ينبغي أن تعتمد أكثر على تبادل المعلومات الاستخباراتية المالية بين البلدان وتحسين التنسيق بين القطاعين العام والخاص، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهيئات التنظيمية المالية في القطاع العام وكيانات القطاع الخاص المنظمة وشبه المنظمة، بما فيها المصارف، كثيرا ما تحوز معلومات يمكن أن تفيد بها بعضها بعضا إذا ما تم تقاسمها من خلال قنوات أفضل وفي الوقت المناسب، ولكي تكون الجزاءات المالية المحددة الأهداف وغيرها من التدابير الإلزامية الخاصة بفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية أكثر فعالية، يلزم تعزيزها بتقييم المخاطر وتحديد التصنيفات النموذجية، وتحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية، ورفع مستوى التعاون بين القطاعين العام(مكتب مكافحة الارهاب ٢٠١٩، ١).

كما صوت مجلس الأمن الدولي بالإجماع يوم ١٥ \ ١٨ \ ٢٠١٤م، على قرار قطع التمويل عن كل من تنظيمي داعش وجبهة النصرة، وجاء قرار مجلس الأمن رفضا لممارسات تنظيم داعش، واعتمد القرار تحت الفصل السابع، اذ وضع القرار ستة أشخاص على القائمة السوداء لارتباطهم بالجماعتين المسلحتين وتجميد أصولهم وفرض حظر على سفرهم وتسليحهم، فإن مجلس الأمن يهدد بفرض عقوبات على أي شخص يساعد الجماعتين الإرهابيتين، وجاء في القرار إن مجلس الأمن يعرب عن استعداده للنظر في إدراج الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات التي تقدم الدعم "لتنظيم الدولة الإسلامية أو جبهة النصرة، بما في ذلك وضع من يقومون بالتمويل والتسليح والتخطيط والتجنيد لهاتين الجماعتين على القائمة السوداء(محمد ٢٠١٤، ١).

المطلب الثاني: الجهود الاقليمية والمحلية في مكافحة تمويل تنظيم داعش

ساهمت الجهود الاقليمية لمجموعة من الدول في الحد من نشاط التنظيم المالي سواء من حيث المصادر التقليدية او الجديدة ، فتركيا زادت من جهودها لمنع تدفق الرجال والمواد التي تعبر حدودها، مُقَيِّدَةً بذلك قدرة التنظيم في العراق والشام على الوصول إلى السوق السوداء، إنّ تأمين الحدود مهمةٌ هائلة، ولكنها مما يبدو أنّ الأتراك ملتزمون به بشكلٍ أكثر حزماً على أثر الهجمات الإرهابية التي حصلت مؤخراً في بعض مدنهم الرئيسية، بينما يرَجح أن الحدود لن تكون أبداً آمنةً بشكل كامل، فإنّ جهوداً أكثر جدّيّةً لنشر العسكريين والشرطة على طول الحدود ساعدت بوضوحٍ على ردع المهربين عن نقل السلع المُهَرَّبَة ذهاباً وايابًا(كلارك واخرون،١٢).

اذ تواصل حملاتها على عناصر التنظيم وخلاياه منذ مطلع عام ٢٠١٧م، وتأتي الحملة الأمنية التي أطلقتها السلطات التركية، بعد إلقاء القبض على (قاسم غولر) المكنى (أبو أسامة التركي)، أحد أبرز قياديي تنظيم داعش الارهابي المطلوبين على اللائحة الحمراء، الذي عرفته السلطات بأنه مسؤول ولاية تركيا في التنظيم الإرهابي، وذلك في عملية نفذتها المخابرات التركية في شمال سوريا، ان تحقيقات مكتب مكافحة الإرهاب، كشفت عن قيام (٦١) مشتبهاً بتوفير موارد مالية لتنظيم داعش الارهابي من خلال مراقبة حساباتهم المصرفية واتصالاتهم(عبد الرزاق ٢٠٢١).

وتعد دولة الامارات العربية المتحدة واحدة من الدول التي حاولت تقديم استراتيجية من عدة محاور بشأن الاعمال الارهابية سواء من حيث الايدلوجية او الفعل الارهابي نفسه او التمويل من اجل ايقافه عن تلك التنظيمات والجماعات وان كانت حسب رأينا في الجانب المعلن فقط ، فضمن المحور الثاني في هذه الاستراتيجية، هو (وقف التمويل)، فالتقدير الإماراتي، يذهب إلى أنه لا توجد عملية إرهابية دون دعم مادي، وأن الفكرة الايدلوجية الخاطئة، ستصبح خطيرة على الأمن والسلم الدولي، عندما تجد التمويل والدعم اللوجستي لتنفيذها على أرض الواقع، ولهذا، أصدرت الإمارات قوانين كثيرة، هدفها (تجفيف منابع تمويل الإرهاب)، وإغلاق أي منفذ لتمويل الجماعات الإرهابية، وتتعاون الإمارات مع المجتمع الدولي، من أجل تحقيق هذا الهدف، عبر قوانين منع غسل الأموال، ومراقبة الجهات التي يمكن أن تتورط في تمويل الإرهاب، وضمن جهودها في مكافحة تمويل الأنشطة الإرهابية وتجفيف منابعها، اذ قدمت الإمارات مجموعة قوانين من خلال إصدارها في عام ٢٠١٨م، قانون (مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة)، وهو القرار الذي أشادت به المؤسسات الدولية، واعتبرته نموذجاً في المنطقة في محاربة الإرهاب، ومنع وصول الدعم والتمويل للجماعات الإرهابية، وهو بحق، الذي يعد بمثابة نقلة نوعية في مسار العمل التشريعي والقانوني لمكافحة تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه(سمير ٢٠٢١).

اما المملكة العربية السعودية فقد حاولت قدر الامكان ايقاف تمويل تنظيم داعش الارهابي من خلال مجموعة قوانين وقرارات منها نشأة مركز استهداف تمويل الإرهاب في عام ٢٠١٧م ، اذ نسّق المركز خمس مراحل تصنيف بشكل مشترك بحق أكثر من (٦٠) فرداً وكياناً إرهابياً عبر العالم، فقد صنّفت المملكة بتعاون مشترك مع الدول الست في مركز استهداف تمويل الإرهاب ستة أسماء بارزة قدمت تسهيلات ودعماً مالياً لصالح تنظيم داعش وهي (شركة الهرم للصرافة، وشركة تواصل، وشركة الخالدي للصرافة، وعبدالرحمن علي حسين الأحمد الراوي، ومنظمة نجاة للرعاية الاجتماعية، ومديرها/ سعيد حبيب أحمد خان)، حيث استهدفت تلك التصنيفات تنظيم داعش والمنتمين له وتنظيم القاعدة، اذ عدُّت هذه المحاولات مزيداً من الاستهداف لتعطيل تمويل تنظيم داعش وتقويض قدرته على إخفاء أنشطته وتمويل عملياته من خلال شركات الخدمات المالية الرئيسة والجمعيات الخيرية العاملة تحت ذرائع مزيفة، وبموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢١) وبتاريخ ١٤٣٩\٢\١٢هـ، والآليات التنفيذية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المستندة للمادة (٧٥) من ذات النظام، واتساقاً مع قرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) لعام ٢٠٠١م (جريدة ٢٠٢٠).

اما عراقيًا فقد كثفت الحكومة العراقية جهودها الهادفة إلى قطع مصادر تمويل تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، وذلك بالتعاون مع المجتمع الدولي، وتمثلت تلك الجهود في مراقبة حركة الأموال ومصادر التمويل من كثب، وزيادة التعاون وتبادل المعلومات مع البلدان الأخرى، اذ تمكنت القوات العراقية وبالتعاون والدعم من قوات التحالف من ايقاف عشرة أعضاء في (شبكة راوي المالية) في الفترة الاخيرة ، وهي مجموعة تمد تنظيم داعش بالأموال، فقد اصدر العراق جملة من القوانين في هذا الشأن بعد عام ٢٠١٤م قوانين لمكافحة تدفق الأموال للجماعات الإرهابية، كقانون مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لعام ٢٠١٥م ، اذ يعمل البنك المركزي على دمج شركات تحويل العملات في محاولة لوقف غسيل الأموال، فضلا عن التهرب الضريبي (الطائي ٢٠١٨).

اذ اكد مراقبون ان تنظيم داعش الارهابي نجح في اخرج قرابة (٧٠٠) مليون دولار عبر عمليات غسيل الأموال لشبكة الراوي" فواز محمد جبير الراوي" الى خارج العراق وسوريا وليبيا وقامت باستثمارها بتجارات وصناعات وعقارات وتكنلوجيا واستثمارات أخرى مختلفة من أجل الانتفاع من أرباحها فيما بعد العام ٢٠١٧م، وايضاً نجحت في استثمار قرابة (٤٠٠-٦٠٠) مليون دولار في داخل العراق وسوريا من أجل استعمالها كتمويل ذاتي في كل ولاية على حدة، وعلى هذا فأن داعش في العام ٢٠١٨م لا تزال تستحوذ على قرابة(١,٥-٢) مليار دولار وهذا يؤكد مقولة أنها "أغنى تنظيم ارهابي في التاريخ الحديث"(الهاشمي٢٠١٩).

فضلاً عن ذلك فقد سعت الحكومة العراقية مؤخرا ومن خلال قمة بغداد التي عقدت في بغداد في ٢٠٢١\٦\٢٧م والتي عقدت بين ثلاث دول هي الاردن ومصر والعراق بشان التعاون بيم البلدان الثلاث في مختلف المجالات، ففي الجانب الامني وفيما يخص الارهاب عموما وتنظيم داعش الارهابي خصوصا أعرب القادة الثلاث(العراقي– المصري– الاردني) عن أهمية التنسيق الأمني والاستخباري بين الدول الثلاث لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات، وتبادل الخبرات في مجال الأدلة الجنائية ومكافحة الجريمة الإلكترونية والتسلل، ومواجهة كل من يدعم الإرهاب بالتمويل أو التسليح أو توفير الملاذات الآمنة والمنابر الإعلامية، مشددين على أهمية استكمال المعركة الشاملة على الإرهاب(قمة القادة ٢٠٢١).

ويرى الباحثان ان التنظيم الارهابي لا يزال ينشط هنا وهناك لكن بصورة محدودة في ظل خلافته الافتراضية كما ان عمليات التجنيد لا زالت هي الاخرى مستمرة وان كانت محدودة كذلك اعتماداً على خاصية التمويل التي تميز بها التنظيم الارهابي مما يدلل على استمرارية منابعه غير التقليدية بخاصة في الدول التي اصبح ينشط بها واقعياً منها الساحل الافريقي وليبيا وبعض مناطق سوريا والعراق، لذا يتطلب جهوداً دولية واقليمية ومحلية وشعبية اكبر لإيقاف التمويل عن التنظيم وانهاء حلمه بالعودة مرة اخرى لخلافته المكانية الواقعية والتضييق عليه في الخلافة الافتراضية الالكترونية ومنع الامدادات عنه بجميع اشكالها وانواعها واحجامها.

الخاتمـــــة

سعى تنظيم داعش الارهابي منذ الوهلة الاولى لإقامة دولة الخلافة في العراق والشام بغض النظر عن توافر اركان الدولة المزعومة من عدمها فقد شهد التنظيم نقاط تحول سواء من حيث الادارة المركزية وتخليه عنها واعتماد اللامركزية الادارية والمالية من اجل التوسع او من اجل الاستمرار والعودة الى تحقيق حلم الدولة المزعومة بعد مقتل زعيمها ابو بكر البغدادي عام ٢٠١٧م والقضاء على التنظيم عسكريا وخسارة اراضيه التي كان يسيطر عليها في العراق او سوريا والتي كانت تدر عليه ملايين الدولارات التي يستلزمها التنظيم لتمشيه اموره في مسألة دفع رواتب المقاتلين او عمليات التجنيد حيث اكدت الدراسات ان اغلب المقاتلين يلجؤون لتنظيم داعش الارهابي كونه الاعلى دفعا في الرواتب ، اضافة الى المسائل الاخرى المتعلقة بتنفيذ العمليات الارهابية وغيرها، الامر الذي دفع التنظيم الارهابي الى البحث عن مصادر تمويل غير تقليدية جديدة لتمويله من اجل الاستمرار في النشاطات هنا وهناك او عبر الذئب المنفرد لأثبات وجوده، حيث عمدت الدراسة الى دراسة السياسات المالية للتنظيم الارهابي في تنويع مصادره المالية من خلال اليات حديثة تمثلت في استغلال التطور التكنولوجي وثورة المعلومات الحالية وكثرة التطبيقات والبرامج وخصوصا مواقع التواصل الاجتماعي(فيسبوك، تويتر، تيك توك) اذ

استغل التنظيم تلك البرامج للحصول على الاموال عبر حسابات وهمية ، فضلاً عن عملة بيتكوين ، كذلك اعادة تمركزه المالي واختيار البلدان الاكثر اضطرابا في سبيل الافلات من الرقابة على عملياته المالية ، ولم ينتهي التنظيم الارهابي عند ذلك بل حاول بكل الطرق والاليات الحصول على التمويل اذ لجأ في السنوات الاخيرة الى تجارة المخدرات عبر الحدود وخاصة الترامادول ، في مقابل كل تلك السياسات المتنوعة للتنظيم حاولت الدول والمنظمات الدولية تكثيف عملياتها وسياساتها ومؤتمراتها من اجل ايقاف مصادر تمويل التنظيم وتجفيف منابعها والتعاون الاستخباري والعسكري في تلك المهمة الكبيرة فالتنظيم وصف بأنه الاعلى ايرادا وتمويلا من بين التنظيمات الارهابية على مر السنوات.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات والتي تتثمل في :

١- اعتمد تنظيم داعش الارهابي على سياسة مالية متغيرة غير ثابتة مستجيبة وفق المتغيرات والتطورات التي تحصل على الارض، فمصادر التمويل عند سيطرته على الارض هي ليست نفسها عند الهزيمة ومقتل زعيمه البغدادي.

٢- حاول التنظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وعصر العولمة وتوظيفها في خدمة اهدافه سواء في التجنيد او نشر الاشاعة او كسب المؤيدين له الا ان التوظيف الاكثر اهمية كان في التمويل غير التقليدي.

٣- عمد التنظيم الارهابي الى اتباع اساليب حديثة تضاهي تلك التي تمتلكها الدول احياناً في مسألة التمويل مما يدل على قوة التنظيم في المجالات كافة.

٤- حاولت الدول بكل امكانياتها من خلال المؤتمرات والتعاون والشراكة تجفيف منابع مصادر التمويل الا ان تلك المحاولات لا زالت ضعيفة مقارنة بقوة التمويل لدى التنظيم.

٥- استفاد التنظيم الارهابي بصورة كبيرة من مواقع التواصل الاجتماعي وفي مختلف مجالاته اذ سعى التنظيم الى استغلاله بصورة مثالية في عمليات التجنيد والترويج لأفكاره اضافة الى تمويله بملايين الدولارات خصوصا فيسبوك وتيك توك.

٦- تبين من خلال الدراسة ان التنظيم الارهابي هو الاعلى موازنة بالاعتماد على مصادر تمويل تقليدية واخرى حديثة والتنويع فيها تبعًا للظروف والمتغيرات.

٧- لا زال التنظيم ينشد في العراق وسوريا بين الحين والاخر بالاعتماد على التمويل الذاتي والعمليات ذات التمويل الاقل تكلفة.

٨- لا زالت بعض الدول داعمة لتمويل الارهاب على الرغم من اعلانها محاربة الارهاب وتمويله ظاهريًا مما يعني استمرارية التنظيم .

٩- لم تكن الجهود الدولية والاقليمية جادة وبحجم وخطورة التنظيم الارهابي.

١٠- ساعدت العملات الرقمية التنظيم الارهابي وعملة بيتكوين بخاصة وما يحيط بها من عدم القدرة في السيطرة عليها من الحصول على المزيد من التمويل في عملياته في مختلف البلدان ومنها العراق وسوريا وغيرها.

المصادر باللغة العربية :

١. مشروع التطبيقات المشترك، ٢٠١٨. تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي ، بين مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي . المنامة: مملكة البحرين.

٢. محمد، حسن. ٢٠١٧. *البيتكوين ودورها في تمويل الحركات الإرهابية*. السعودية : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية .

٣. حسن، صادق علي. ٢٠١٨. *الهياكل المالية للتنظيمات الارهابية العراق نموذجا*. بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع .

٤. كلارك واخرون، كولِن ب.٢٠١٧.*السيناريوهات المالية المستقبلية للدولة الإسلامية في العراق والشام*. مؤسسة راند(RAND) للسياسات العامة .

٥. مكتب الامم المتحدة، ٢٠١٣. استخدام الأنترنيت في اغراض ارهابية- مكتب الامم المتحدة (UVODC) .

٦. شاتز وچونسون، هاوارد چيه ووإيرين إليزابيث . ٢٠١٦. الدولة الإسلامية التي عرفناها "رؤى متبصرة فيما قبل الظهور ودلالاتها". مؤسسة راند(RAND) للسياسات العامة .

٧. -مكتب مكافحة الارهاب، ٢٠١٩. السبل الجديدة للتصدي لتمويل الإرهاب. الامم المتحدة، القرار رقم(٢٤٦٢).

٨. قمة القادة،٢٠٢١\٦\٢٧م، البيان الختامي ضمن آلية التعاون الثلاثي (العراق، الأردن، مصر). العراق .

٩. منصور، تريز. ٢٠١٧." إعلام داعش الوسائل والخطاب الدعائي والتقنيات" . *مجلة الدفاع الوطني* .العدد (١٠٠).

١٠. محمد، جاسم.٢٠١٤. العراق: اصلاح مؤسسة الامن والدفاع" . العراق : مركز النبأ .

١١. عبد القادر،غيتاوي.٢٠١٨." الآليات القانونية الدولية والوطنية لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب ". *مجلة الحقوق والعلوم الانساني*. المجلد(١٢) . العدد(٢) . الجزائر .

١٢. المكافأت من اجل العدالة، الإتجار في النفط والآثار التي تنتفع بها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، متاح على الرابط التالي https://rewardsforjustice.net/arabic/trafficking_oil_and_antiquities.html

١٣. يوسف، احمد. ٢٠١٩. الصعود الاقتصادي لداعش ومصادر تمويل عملياته الإرهابية – الجزء الثاني. نورث برس . متاح على الرابط التالي https://npasyria.com/blog.php?id

١٤. آليات جديدة: كيف سيغير "داعش" تكتيكاته المالية بعد هزيمته في العراق. ٢٠١٧. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة– الامارات– ابو ظبي. متاح على الرابط التالي https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2961

١٥. سمير، ايمن.٢٠٢١. الإمارات.. بمجلس الأمن.. قوة في مواجهة الإرهاب. صحيفة البيان. الامارات. متاح على الرابط التالي https://www.albayan.ae/world/gcc/2021-06-15-1.4186902

١٦. صحيفة العرب، ٢٠١٤. بيتكوين مستقبل التمويل لعصابات الظلام وداعش. متاح الرابط التالي https://alarab.co.uk/

١٧. محمد ،جاسم، ٢٠٢١. تنظيم داعش".. كيف يحصل على التمويل من داخل أوروبا. مركز ترينذز للبحوث والدراسات الاستراتيجية الجديد. متاح على الرابط التالي https://trendsresearch.org/ar/insight

١٨. حسن أبو هنية، البناء الهيكلي لتنظيم "الدولة الإسلامية". ٢٠١٤ . مركز الجزيرة للدراسات. ملفات بحثية. متاح على الرابط التالي https://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/201411236381651 39

الطائي، خالد . ٢٠١٨ . العراق يكشف عمليات مكافحة تمويل داعش. موقع ديارنا .متاح على الرابط التالي https://diyaruna.com/ar/articles/cnmi_di/features/2018/10/31/featur e-01

١٩. صحيفة صوت العرب، ٢٠١٧. داعش يمول هجماته بتجارة الترامادول في إيطاليا . متاح على الرابط التالي https://www.arabsvoice.com

٢٠. الدبلوماسية الفرنسية، البيان الختامي المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل تنظيمَي داعش والقاعدة مؤتمر باريس بشأن تمويل الإرهاب. ٢٠١٨ . فرنسا–باريس. متاح على الرابط التالي https://www.diplomatie.gouv.fr/ar .

٢١. عبد الرزاق، سعيد. ٢٠٢١. تركيا تضبط شبكة متورطة في تمويل داعش. جريدة الشرق الاوسط. رقم العدد (١٥٥٤٤) . متاح على الرابط التالي https://aawsat.com/home/article/3034836

٢٢. موقع كتابات، مبدأ الكفالات" .. أهم طرق تمويل خلايا "داعش" في ديالى . متاح على الرابط التالي https://kitabat.com/news/ .

٢٣. مصادر تمويل تنظيم داعش ، ٢٠١٤. متاح على الرابط التالي https://fanack.com/ar/

٢٤. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ٢٠٢١. مكافحة الإرهاب . كيف تمول الجماعات المتطرفة أنشطتها من داخل أوروبا؟، –ألمانيا و هولندا. وحدة الدراسات والتقارير "٢". متاح على الرابط التالي https://www.europarabct.com/

٢٥. جريد الرياض، ٢٠٢٠. المملكة تواصل مكافحة الإرهاب.. وتصنف ستة أسماء دعمت داعش. مؤسسة اليمامة للصحافة، السعودية. متاح على الرابط التالي https://www.alriyadh.com/1831915

٢٦. القدسي، هبة،٢٠١٥.خريطة مصادر أموال «داعش» ونظامه المالي. صحيفة الشرق الاوسط، ، متاح على الرابط التالي https://aawsat.com/home/article/505041

٢٧. الهاشمي، هشام. ٢٠١٨. تنظيم داعش عام ٢٠١٨ العراق أنموذجا، لمركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات . المانيا وهولندا. متاح على الرابط التالي https://www.europarabct.com/

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Joint Applications Project, 2018. Terrorist Financing and Social Media, Asia-Pacific Group and the Middle East and North Africa Financial Action Task Force on Terrorist Financing and Social Media. Manama: Kingdom of Bahrain.
2. Mohammed, Hassan. 2017. *Bitcoin and its Role in Financing Terrorist Movements*. Saudi Arabia: King Faisal Center for Research and Islamic Studies.
3. Hassan, Sadiq Ali. 2018. *Financial Structures of Terrorist Organizations: Iraq as a Model*. Beirut: Al-Matbouat Publishing and Distribution Company.
4. Clark et al., Colin B. 2017. *Future Financial Scenarios for the Islamic State in Iraq and the Levant*. RAND Corporation for Public Policy.
5. United Nations Office, 2013. Use of the Internet for Terrorist Purposes - United Nations Office (UVODC).
6. Shatz and Johnson, Howard J. and Erin Elizabeth. 2016. The Islamic State We Knew: Pre-Emergence Insights and Implications. RAND Corporation for Public Policy.
7. -Office of Counterterrorism, 2019. New Ways to Combat Terrorist Financing. United Nations, Resolution No. (2462).

8. Leaders Summit, 6/27/2021, Final Statement within the Tripartite Cooperation Mechanism (Iraq, Jordan, Egypt). Iraq.
9. Mansour, Therese. 2017. "ISIS Media: Means, Propaganda Discourse, and Techniques". *National Defense Magazine*. Issue (100).
10. Muhammad, Jassim. 2014. Iraq: Reforming the Security and Defense Institution". Iraq: Al-Nabaa Center.
11. Abdul Qader, Ghitawi. 2018. International and National Legal Mechanisms to Dry Up the Sources of Terrorism Financing. *Journal of Law and Humanities*. Volume (12). Issue (2). Algeria.
12. Rewards for Justice, Oil and Antiquities Trade Benefiting the Islamic State in Iraq and the Levant (ISIS), available at the following link https://rewardsforjustice.net/arabic/trafficking_oil_and_antiquities.html
13. Youssef, Ahmed. 2019. The Economic Rise of ISIS and Sources of Financing Its Terrorist Operations - Part Two. North Press. Available at the following link https://npasyria.com/blog.php?id
14. New Mechanisms: How ISIS Will Change Its Financial Tactics After Its Defeat in Iraq. 2017. Future Center for Advanced Research and Studies - UAE - Abu Dhabi. Available at the following link https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2961
15. Samir, Ayman. 2021. UAE.. In the Security Council.. A force in the face of terrorism. Al Bayan Newspaper. Emirates. Available at the following link https://www.albayan.ae/world/gcc/2021-06-15-1.4186902
16. Al Arab Newspaper, 2014. Bitcoin is the future of financing for dark gangs and ISIS. Available at the following link https://alarab.co.uk/
17. Muhammad, Jassim, 2021. ISIS Organization.. How it obtains funding from within Europe. The new TRENDS Research and Strategic Studies Center. Available at the following link https://trendsresearch.org/ar/insight
18. Hassan Abu Haniya, The structural structure of the "Islamic State" organization. 2014. Al Jazeera Center for Studies. Research files. Available at the following link https://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/20141123638165139
19. Al-Taie, Khaled. 2018. Iraq intensifies operations to combat ISIS financing. Diyaruna website. Available at the following link https://diyaruna.com/ar/articles/cnmi_di/features/2018/10/31/featur e-01
20. Sawt Al-Arab newspaper, 2017. ISIS finances its attacks through the tramadol trade in Italy. Available at the following link https://www.arabsvoice.com

21. French diplomacy, the final statement of the international conference to combat the financing of ISIS and Al-Qaeda, the Paris Conference on the Financing of Terrorism. 2018. France-Paris. Available at the following link https://www.diplomatie.gouv.fr/ar .
22. Abdul Razzaq, Saeed. 2021. Turkey arrests a network involved in financing ISIS. Asharq Al-Awsat newspaper. Issue No. (15544). Available at the following link https://aawsat.com/home/article/3034836
23. Kitabat website, “The Principle of Guarantees” .. The most important methods of financing ISIS cells in Diyala. Available at the following link https://kitabat.com/news/ .
24. ISIS funding sources, 2014. Available at the following link https://fanack.com/ar/
25. European Center for Counterterrorism and Intelligence Studies, 2021. Combating terrorism. How do extremist groups finance their activities from within Europe? - Germany and the Netherlands. Studies and Reports Unit “2”. Available at the following link https://www.europarabct.com/
26. Al-Riyadh newspaper, 2020. The Kingdom continues to combat terrorism.. and classifies six names that supported ISIS. Al-Yamamah Press Foundation, Saudi Arabia. Available at the following link https://www.alriyadh.com/1831915
27. Al-Qudsi, Hiba, 2015. Map of ISIS's sources of funds and its financial system. Asharq Al-Awsat Newspaper, , available at the following link https://aawsat.com/home/article/505041
28. Al-Hashemi, Hisham. 2018. ISIS in 2018 Iraq as a model, by the European Center for Counterterrorism and Intelligence Studies. Germany and the Netherlands. Available at the following link https://www.europarabct.com/